الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
22 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن . . . . . (إستونيا)

المحتويات

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18219 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/72/303 و A/72/63–E/2017/11)

١ - **السيد موخيرجي** (رئيس فرع السياسات والتحليل في شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/72/303)، فقال إن التقرير يدرس السبل التي تعمل بها الحكومات الوطنية والمؤسسات العالمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة معا لإعادة تنظيم تفكيرها الاستراتيجي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحديدا الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة. ويرتبط الهدف ٢ وغاياته الخمسة ارتباطا جوهريا بالأهداف الأخرى.

٢ - وأضاف قائلا إنه منذ أن وُضع تقرير الأمين العام في صيغته النهائية، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقريرها لعام ٢٠١٧ المعنون ”حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم“، الذي تضمن أحدث التقديرات بشأن الجوع. ومن دواعي الأسف أن النتائج لم تكن مشجعة. ويشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه بعد انخفاض مطول دام منذ عام ١٩٩٠، ازداد الجوع في العالم في عام ٢٠١٦ وهو يؤثر الآن في ٨١٥ مليون شخص. ويبدو أن الزيادة المقلقة نشأت نتيجة للنزاعات والكوارث الطبيعية وآثار ظاهرتي النينيو والنينيا والعوامل المرتبطة بذلك مثل انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى مستوى الأزمات والمجاعة والظروف الشبيهة بالمجاعة. وما لم تُتخذ خطوات كبرى لتحويل النهج المعتمد إزاء الأمن الغذائي والتغذوي، فمن غير المرجح تحقيق الهدف ٢.

٣ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام يوجه الانتباه إلى عدة جهود ترمي إلى التصدي لتلك الأزمات، مثل إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الذي اعتمدته لجنة الأمن الغذائي العالمي، ونظام منظمة الأغذية والزراعة العالمي للمعلومات والإنذار المبكر. وهو يؤكد أيضا ضرورة أن تعزز البلدان النُهج المتعددة القطاعات فيما يتعلق بالتغذية والأمن الغذائي من خلال مواءمة التدخلات المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتغذية والتدخلات الزراعية المراعية للتغذية.

٤ - وأردف قائلا إن رسالة رئيسية ثانية للتقرير تتمثل في أن التحديات العالمية المتعلقة بالتغذية تزداد تعقيدا، إذ يمكن أن تتواجد في آن معا في البلد نفسه أو في الأسرة المعيشية نفسها أشكال متعددة من سوء التغذية. ويشكل انتشار زيادة الوزن والبدانة بين الأطفال، الذي يتزايد في معظم المناطق، مصدر قلق. ويدعو التقرير من ثم إلى التثقيف التغذوي لدى الجهات الفاعلة على امتداد سلسلة القيمة وإلى إيجاد طرق من أجل زيادة الطلب على أغذية متنوعة كثيفة المغذيات. ويوفر عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥) آلية عالمية شفافة ويمكن الوصول إليها من أجل تتبّع التقدم المحرز في تحقيق الغاية ٢-٢ من الأهداف، وكفالة المساءلة المتبادلة.

٥ - وواصل كلامه قائلا إن التقرير يتضمن رسالة رئيسية ثالثة تتمثل في أن الحلول لزراعة أكثر استدامة وإنتاجية موجودة بالفعل، ولكن يتعين تنفيذها ونقلها إلى الميدان. والإيكولوجيا الزراعية فعالة في إعداد استراتيجيات لاستيعاب الخصائص التغذوية للأغذية، وجوانبها الاجتماعية، والحاجة إلى استعادة وظائف النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها. وقد تزايد الوعي، خلال السنة السابقة، بدور القطاع الزراعي في بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. والزراعة مشمولة في نحو ٩٠ في المائة من المساهمات المحددة وطنيا لتنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويتسم بناء أوجه التآزر في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات والخطط بأهميته الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦ - واسترسل قائلا إن رسالة واضحة رابعة للتقرير تتمثل في وجوب أن يوفر البحث والابتكار أسباب التغيير وفهما أفضل لوظائف وخدمات النظم الإيكولوجية. وأشار إلى توافر التكنولوجيات والنهج، فقال إن الاستثمارات الاستراتيجية لازمة لتعزيز الاعتماد الواسع النطاق للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمناظر الطبيعية على نطاق نظم الإنتاج والأنماط الزراعية.

٧ - واستطرد قائلا إن رسالة رئيسية خامسة تتمثل في أن السياسات الزراعية والسياسات المتعلقة بالمنظومات الغذائية لا تميز في كثير من الأحيان بين الأنواع المختلفة من المزارعين وتحابي، بالتركيز على أهداف الإنتاج، الحيازات الكبيرة. ويجب بذل جهود لتطوير تكنولوجيات مناسبة ونقلها إلى صغار المنتجين. كما يشكل الحصول على التمويل الابتكاري وإدارة الأراضي بقوة أكبر وسيلتين

هامتين لمنع تدهور التربة وتعزيز المنظومات الغذائية لدى الشعوب الأصلية. ويبرز التقرير الدور الرئيسي للدولة في تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستثمار بمسؤولية وفي تهيئة بيئة تمكينية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. ويذكر التقرير أيضا ضرورة أن تكون السياسات والبرامج الزراعية والمتعلقة بالموارد الطبيعية مراعية للاعتبارات الجنسانية. وتلاحظ فيه الأهمية المتزايدة لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للأمن الغذائي والتغذوي، وتقدّم أدلة على العديد من الإجراءات الإقليمية التي تكمل الإجراءات العالمية وتدعم البلدان على الصعيد الوطني لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

٨ - واختتم كلامه قائلا إن التقرير يوجه الانتباه إلى عدد من الخطوات الإيجابية التي تتخذها حكومات كثيرة وإلى أفكارٍ ملموسة للجمع بين مجالات مثل الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وحفظ البيئة. وهو يبرز الحاجة إلى العمل عبر عدة قطاعات وتعبئة الشراكات من مختلف المجالات للقضاء على الجوع وسوء التغذية وإطعام سكان يتزايد عددهم إطعاما مستداما بحلول عام ٢٠٣٠.

٩ - **السيد كادينا** (إكوادور): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الإحصاءات المتعلقة بالحصول على الطاقة الغذائية والتقزم وسوء التغذية الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/303) مثيرة للقلق. وليس من المرجح أن تعزز وتيرة التنفيذ ونطاقه الحاليان التغيّر التحويلي الضروري لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته في كثير من أنحاء العالم.

١٠ - وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى ربط القضاء على الجوع وسوء التغذية بحدوث تحوّل في الزراعة ونظم الأغذية وتمكين سكان الريف، فيجب أن يكون إنشاء منظومات أكثر استدامة للأغذية في صميم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء. غير أن جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، يواجه تحديات في التصدي على نحو شامل لأوجه الترابط المعقّدة بين الأمن الغذائي والتغذية والتحول الريفي والزراعة المستدامة، علاوة على الروابط بين الهدف ٢ والأهداف الأخرى. وتتطلع المجموعة بالتالي إلى تحقيق نتائج ملموسة من خلال تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية خلال عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦- ٢٠٢٥).

١١ - ومضى يقول إن التقدم المحرز فيما يتعلق بحشد وسائل تنفيذ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من أحكام في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية غير كاف ويجب معالجة ذلك على وجه السرعة، لا سيما وأن الاستثمار في الزراعة أكثر فعالية من الاستثمار في القطاعات غير الزراعية في الحد من الفقر، وهو يشكل بالتالي أداة أساسية لكسر الحلقة المفرغة التي يمثلها الفقر المدقع ونقص التغذية وسوء التغذية. ويتعين إحداث زيادة كبيرة في الاستثمار في الزراعة والمناطق الريفية كماً ونوعاً، ولا سيما في أشد البلدان ضعفا، ويجب أن يكون دور المزارعين محوريا في أي استراتيجية ترمي إلى زيادة الاستثمار. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في الحيلولة دون حدوث تشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، فمن الضروري الدفع قدماً بالمفاوضات المتعلقة بجولة الدوحة الإنمائية، بما في ذلك الدعم الداخلي والوصول إلى الأسواق والمنافسة في مجال التصدير.

١٢ - **السيدة خيني** (ميانمار): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن ظواهر الفقر والجوع وسوء التغذية لا تزال تشكل عقبات رئيسية في وجه التنمية المستدامة. وأشارت إلى أثر تغير المناخ ونمو السكان وتقلب أسعار الأغذية في انعدام الأمن الغذائي، فقالت إن بعض المناطق في العالم قد يعاني من الفقر وسوء التغذية إلى ما بعد عام ٢٠٣٠ إذا لم تبذل جهود مستعجلة.

١٣ - ومضت تقول إن القضاء على الجوع وسوء التغذية يرتبط ارتباطا وثيقا بالزراعة والمنظومات الغذائية وتمكين سكان الريف. ونظرا لأن نحو ٤٠ في المائة من سكان العالم يعمل في القطاع الزراعي، فإن النمو السريع والمستدام في الاقتصادات الزراعية والريفية ضروري لكسر الحلقة المفرغة التي يمثلها الفقر المدقع ونقص التغذية وسوء التغذية. ومن الضروري أن يستثمر القطاعان الخاص والعام في البنى التحتية، والتكنولوجيات الذكية مناخيا، وبيئات السياسيات والمؤسسات التمكينية، والحماية الاجتماعية والخدمات العامة لفقراء الريف. وسيؤدي وضع سياسات وبرامج أكثر تكاملا، بما في ذلك منتديات وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، دورا هاما في تعزيز التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

١٤ - وأردفت قائلة إن رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ تؤكد الدور الحاسم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للمنطقة. وتعكف الرابطة على تنفيذ عدد من المبادرات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لتعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال الأغذية والزراعة والحراجة (٢٠١٦-٢٠٢٥)، مما أحدث بالفعل تحسينات في مواءمة المعايير الزراعية؛ والإطار المتكامل للأمن الغذائي

لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخطة عملها الاستراتيجية للأمن الغذائي (٢٠١٥-٢٠٢٠)، اللذان يستهدفان تعزيز التنسيق بين القطاعات لتأمين الإمدادات الغذائية؛ وخطط العمل الاستراتيجية للتعاون داخل الرابطة بشأن الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والمحاصيل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ووُضعت أيضا مبادئ توجيهية مختلفة، بما في ذلك بشأن الأمن الغذائي وسياسات التغذية، وإدارة التربة والتغذية. واعتمدت الرابطة إطارا متعدد القطاعات بشأن تغير المناخ والأمن الغذائي يجري في إطاره وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات منسقة للتصدي لتغير المناخ في قطاعي الزراعة والحراجة.

١٥ - وذكرت أن التغذية تشكل محركا قويا للتنمية المستدامة وعاملا هاما لنجاح أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المثير للإعجاب، لا تزال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعاني من كثرة حالات سوء التغذية. وخلال حلقة العمل التعاونية المتعددة القطاعات التي نظمتها الرابطة بشأن الأمن الغذائي في آذار/مارس ٢٠١٧، أنشئ نظام للرابطة لمراقبة التغذية، يتضمن مبادرات بشأن التقييم وبناء القدرات والدعوة في مجال الأمن الغذائي.

١٦ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن قلقا عميقا يساور المجموعة من أن العالم يواجه إحدى أكبر الأزمات الغذائية في ٧٠ عاما. وينتمي ١٨ بلدا من البلدان الـ ٢٣ التي تواجه انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى فئة أقل البلدان نموا، ويبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو ٧٢ مليون نسمة. وتهيب المجموعة بالمجتمع الدولي، ولا سيما شركاء التنمية، زيادة تقديم الدعم المالي والعيني لمواجهة هذه الحالة.

١٧ - وأضاف قائلا إن الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة يشكل الأساس للعديد من الأهداف الأخرى ويستحق اهتماما خاصا. وقال إن الزراعة، التي تشكل القطاع المهيمن في معظم أقل البلدان نموا والمصدر الرئيسي لعمالة الغالبية العظمى من سكان الريف في تلك البلدان، ترتبط بروابط مباشرة بالقضاء على الفقر والجوع، والتنمية الريفية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. ومن دواعي القلق أن الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نموا ظلت ثابتة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، وأنه لا يجري ريّ سوى ٨,٣ في المائة فقط من مجموع الأراضي الزراعية في تلك البلدان. وفي العقود الأخيرة، تأثرت أقل البلدان نموا أكثر من غيرها بتغير المناخ وأخذت الهجرة الناجمة عن تغير المناخ بالتزايد. ويؤدي تقلص مساحة الأراضي المنتجة الناجم عن التصحر وتدهور الأراضي إلى استمرار تقويض الجهود الرامية إلى الحفاظ على الإنتاج الغذائي. فغالبية المزارعين في أقل البلدان نموا هم أصحاب حيازات صغيرة، أكثرهم من النساء، وهم شديدو الضعف إزاء الكوارث الطبيعية والصدمات في الأسعار.

١٨ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن معدل انتشار نقص التغذية في أقل البلدان نموا انخفض قليلا وبلغ ٢٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، فإن نحو ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعاني من التقزم. ويجب أن تُعطَى التغذية أولوية أعلى في إطار التنمية الوطنية إذا ما أريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٩ - وتابع كلامه قائلا إن زيادة نمو الإنتاج الزراعي والإنتاجية أمر أساسي لتعزيز الدخل في أقل البلدان نموا. وسيتيح تنويع السلع الأساسية وإضافة القيمة، بسبل من بينها اعتماد التكنولوجيات الجديدة، المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وتشدد المجموعة على ضرورة توظيف استثمارات كافية في البنى التحتية المادية، والتنمية العلمية والتكنولوجية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وإمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا. ويلزم تقديم الدعم من أجل تطوير أنواع من الأغذية الأساسية تكون مقاومة للمناخ وعالية الغلة، وبناء القدرات وتوفير التمويل من أجل اعتماد الممارسات والتكنولوجيات الذكية مناخيا. ويتسم تمكين المرأة، وبخاصة المرأة الريفية، بالأهمية الحاسمة أيضا في القضاء على الفقر وسوء التغذية.

٢٠ - واسترسل قائلا إن تحقيق الهدف ٢، وهو الهدف الشامل المتعلق بالقضاء على الفقر وهدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، وفقا لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، سيتطلب إعادة إحياء الشراكة الدولية. وقال إن القضاء على الفقر والجوع، وإتاحة إمكانية الحصول على خدمات الصحة العامة والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، والتصدي لتأثير تغير المناخ، وبناء القدرة الإنتاجية والبنى التحتية في أقل البلدان نمواً من الأمور التي ينبغي أن تظل في صميم جهود الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي. ورأى أن الاستثمار في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية سوف يعزز الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام.

٢١ - **السيدة نعيم** (ملديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن الأمن الغذائي والتغذية هما مسألتان ذواتا أهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى العلاقة بين منظوماتها الغذائية واقتصاداتها من جانب وبيئاتها الطبيعية من جانب آخر. ويرحب التحالف بالإشارة الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/303) إلى وضع برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يسعى إلى تحسين مستويات التغذية والأمن الغذائي والتشجيع على إنجاز إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي لجميع شركاء الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التنفيذ الكامل لتلك المبادرة التي تشتد الحاجة إليها.

٢٢ - وتابعت كلامها قائلة إن العلاقة بين الأمن الغذائي والعمل المناخي واستدامة المحيطات بالغة الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. فتغير درجات الحرارة، وارتفاع مستويات الفيضان أو الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر هي عوامل يمكن أن تسهم في انخفاض المحاصيل الزراعية، والكوارث الطبيعية المتكررة بشكل متزايد يمكن أن تلحق الضرر بالإنتاج والبنى التحتية. ويُحدث انخفاض أرصدة الموارد البحرية أثرا ضارا في التنمية الاقتصادية، ولا بد من بذل الجهود لتطوير الاستخدام والإدارة المستدامين للمحيطات والبحار.

٢٣ - واستطردت قائلة إن العوامل التي تحد من التنويع الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية تشمل كلا من الحجم ومحدودية قاعدة الموارد والبعد عن مراكز الأسواق. والعديد من هذه الدول هو الآن من البلدان المستوردة الصافية للأغذية وهو عرضة لارتفاع وتغير تكاليف الواردات وتقلب الإمدادات العالمية. وقد كان للاعتماد على الأغذية المستوردة واستهلاك الأغذية المصنعة أثر سلبي أيضا في صحة المواطنين، مع تزايد الإصابة بالأمراض غير المعدية.

٢٤ - واختتمت كلامها قائلة إن التحالف ملتزم بمواجهة هذه التحديات. وسيزيد إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية الفرص المتاحة لتبادل المعارف وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ويجري التوسع في استخدام البيانات المرجعية من أجل إيجاد منظومات غذائية أكثر ملاءمة للصحة وأكثر استدامة.

٢٥ - **السيد تن - باو** (غيانا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الدمار الذي سببته الأعاصير الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي أدى إلى زيادة إبراز الضعف الشديد لأعضاء الجماعة الكاريبية إزاء الكوارث المتصلة بالمناخ. ومع توقع أن يزداد تواتر هذه الأحداث وشدتها، سيكون تطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة أمرا صعبا. وتبين الأرقام الصادرة مؤخرا عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع في منطقة البحر الكاريبي قد ازداد، مما ألغى نتائج عقود من التقدم. وفي الوقت نفسه، يقدر أن نسبة البدانة لدى الأطفال دون سن الخامسة في منطقة البحر الكاريبي تبلغ ٧ في المائة تقريبا.

٢٦ - وأضاف قائلا إن أعضاء الجماعة الكاريبية يتطلعون إلى استمرار الدعم من المجتمع الدولي في تطوير القدرة اللازمة على الصمود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحد من الفقر، والأمن الغذائي والتغذية. وكانت الصكوك الدولية، من قبيل إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي يتضمن مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام، قد عززت سياسة الأمن الغذائي والتغذوي الإقليمي للجماعة الكاريبية لعام ٢٠١٠ وسياستها الزراعية المشتركة لعام ٢٠١١. وبالاقتران مع مسار ساموا وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ستشكل تلك السياسات إطار العمل الشامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٢.

٢٧ - وتابع كلامه قائلا إن السياسات الإقليمية للتصدي للجوع وسوء التغذية مرتبطة بالإنتاج الزراعي ومنظومات الأغذية وسلاسل القيمة الخاصة بها. ويعتبر صغار المزارعين والصيادون الحرفيون عناصر حيوية في تنمية الزراعة وذوي أهمية في تحقيق النتائج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وهم غير قادرين عادة على بلوغ أقصى درجات الإنتاجية بسبب انخفاض مستويات التكنولوجيا المتاحة لهم. وسيرحب أعضاء الجماعة الكاريبية بالتالي بالمساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين في تحديث التكنولوجيات المستخدمة لتعزيز الأمن الغذائي والحد من معدلات الجوع وسوء التغذية في المنطقة.

٢٨ - وأردف قائلا إن أهداف التنمية المستدامة يمكن ألا تتحقق أيضا من دون دعم الشركاء لمبادرات من قبيل مقايضة الديون من أجل التكيف مع تغير المناخ وإجراءات التخفيف من آثار الكوارث وتيسير الحصول على التمويل بشروط ميسرة. وتؤيد الجماعة الكاريبية دعوة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لزيادة الاستثمار في دعم الأهداف الإنمائية الوطنية المستدامة. ويُمنع الآن عدد من بلدان الجماعة الكاريبية من الحصول على

التمويل الميسر الذي يحتاجه لإعادة البناء بسبب إعادة تصنيف تلك البلدان في فئة أعلى مؤخرا. ويدعو أعضاء الجماعة الكاريبية من ثم إلى استعراض المعايير المستخدمة في التصنيف لضمان أن تؤخذ قابلية التأثر بالكوارث الطبيعية وغيرها من عوامل الخطر والفجوات الإنمائية في الاعتبار عند تحديد الفئات الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الأعضاء إلى إدماج التوصيات الواردة في اتفاق باريس، ومسار ساموا، وإطار سنداي في جميع خطط التنمية.

٢٩ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة لا تزال ملتزمة بمواصلة تنفيذ خطة الجماعة للأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥ (خطة الجماعة)، التي تتضمن توصيات واستراتيجيات، بما في ذلك بشأن برامج التغذية المدرسية، والتي تُستخدم باعتبارها وسيلة لضمان الامتثال لخطة عام ٢٠٣٠. وتطلب الجماعة إلى منظمة الأغذية والزراعة مواصلة تعاونها مع بلدان المنطقة.

٣٠ - وأضاف قائلا إن تطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية للسياسات البيئية الزراعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يمكن أن يساعد على حماية الموارد التي تشكل أساس الأمن الغذائي في المنطقة. وقبلت الجماعة عرض منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة باستخدام المنبر المعني بالتنوع البيولوجي والزراعة والأغذية كأداة لتعزيز إدماج حفظ البيئة والتنوع البيولوجي في الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والسياحة.

٣١ - وأشار إلى أن زيادة الاستثمار في الزراعة، بما في ذلك الزراعة الأسرية، ستترك تأثيرا إيجابيا في الأمن الغذائي والتغذوي في بلدان المنطقة، وقال إن الجماعة تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تعزيز تنمية الزراعة الأسرية. وستعزز المبادرات الرامية إلى تشجيع التعاون في مجال الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد الإقليمي تنفيذ خطة الجماعة وستساعد على إيجاد الإطار المؤسسي اللازم لبناء القدرة على الصمود في الزراعة الأسرية. ويضطلع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدور أيضا بصفتهما تكملة للتعاون بين الشمال والجنوب والمساعدة الإنمائية الرسمية في تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والخبرات، وفي زيادة القدرات الوطنية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي.

٣٢ - وأردف قائلا إن الجماعة ستواصل دعم الإجراءات الرامية إلى التصدي لجميع أشكال سوء التغذية، ولا سيما في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك الأنشطة التدريبية. وستواصل الجماعة تعزيز منظومة لإنتاج الأغذية تتسم بالاستدامة والشمول والكفاءة وتتيح مشاركة صغار المزارعين وإحداث خفض في خسائر الأغذية وهدرها. وتقر الجماعة بالتحديات التي تمثلها الأحوال الجوية البالغة الشدة في وجه الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وتشدد على أهمية الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وتجدد الجماعة طلبها الحصول على الدعم المالي والتقني من الشركاء الدوليين من أجل النهوض بتحقيق خطة الجماعة وأهداف التنمية المستدامة. وفي الإعلان الخاص بشأن الأمن الغذائي والتغذية الذي اعتُمد في مؤتمر القمة الرابع للجماعة في عام ٢٠١٦، أعاد أعضاء الجماعة تأكيد التزامهم بتعزيز التنسيق بين الوكالات في بلدانهم من أجل تنفيذ خطة الجماعة.

٣٣ - **السيد سينها** (الهند): قال إنه بالرغم من إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام سكان العالم، فإن ملايين الفقراء لا يزالون يعانون من الجوع. والتعجيل بالنمو في الاقتصادات الزراعية والريفية ضروري لكسر الحلقة المفرغة التي يمثلها الفقر المدقع ونقص التغذية وسوء التغذية. وهو أيضا ضروري لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

٣٤ - وأضاف قائلا إن بلده انتقل من حالة النقص في الأغذية إلى الاكتفاء الذاتي في غضون عقدين ليصبح مصدِّرا رئيسيا للمنتجات الزراعية والحيوانية وأكبر منتج للحليب في العالم. وقد أدت الجهود المؤسسية الرامية إلى رفع مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة إلى نمو إنتاج الحبوب الغذائية وتطوير مؤسسات للبحث والتدريب على مستويات عالمية. بيد أن عددا من التحديات لا يزال قائما، من قبيل تحسين الإنتاجية الزراعية، واستحداث المزيد من الممارسات الزراعية المستدامة، وجعل المدخلات أيسر تكلفة وتحسين نظم توزيع المواد الغذائية.

٣٥ - ومضى يقول إن حكومة بلده تعكف على اتخاذ عدة خطوات لمضاعفة دخل المزارعين بحلول عام ٢٠٢٢، تشمل استخدام نظام فريد لتحديد الهوية من خلال البيانات البيومترية، وكذلك الخدمات المصرفية وتكنولوجيات الهواتف المحمولة. وبدأ العمل أيضا بمنصة للتجارة الإلكترونية، تسمى eNAM، من أجل تحسين الربط بين المزارعين والأسواق، وأُعلن مؤخرا عن مخطط من أجل إدخال إضافة القيمة في المنتجات الزراعية. وطُلب

إلى التعاونيات إقامة مشاريع في مجالات جديدة للأعمال التجارية لتعزيز الاقتصاد الريفي، ويجري تزويد جميع المزارعين ببطاقات لصحة التربة، وكذلك توظيف استثمارات كبيرة لتحسين التغطية بالري.

٣٦ - واختتم كلامه قائلا إنه يجب تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى وضع نهاية للجوع وسوء التغذية. وتمشيا مع التزام الهند بالتعاون بين بلدان الجنوب، فهي لا تزال ملتزمة بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية الأخرى.

٣٧ - **السيد جانغ زيبينغ** (الصين): قال إنه نتيجة عوامل تشمل آثار تغير المناخ وتناقص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، تبدو حالة الأمن الغذائي على الصعيد العالمي قاتمة. ويجب على المجتمع الدولي بالتالي أن يكثف تعاونه من خلال الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٢.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز تحديث الزراعة. وينبغي للبلدان أن تولي أولوية عالية للزراعة وإنتاج الأغذية، وتزيد مدخلاتها في الزراعة، وتنشئ بنى تحتية زراعية، وتعزز تنمية الزراعة المراعية للبيئة وتبني القدرات من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. ويجب أيضا اتخاذ إجراءات لزيادة الاستفادة من الغذاء والحد من الهدر والخسائر وتعزيز تنمية العلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى إنشاء نظام عادل ومعقول ومستدام ومستقر للتجارة الزراعية، وذلك بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من النزعة الحمائية في المجال التجاري وتشجيع تيسير التجارة. ويجب أن تفي البلدان المتقدمة على نحو فعال بالتزاماتها تجاه البلدان النامية. وقال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على التنمية الزراعية. فإنتاج الأغذية في الصين يأخذ في الازدياد، بما في ذلك نتيجة تحديث الزراعة، كما أن مستويات معيشة المزارعين تتحسن باطراد.

٣٩ - وأردف قائلا إن بلده يشارك بنشاط في الجهود المبذولة على صعيد التعاون الدولي للقضاء على الجوع والحد من الفقر. فقد استفاد أكثر من ١٠٠ بلد ومنطقة من المساعدة التي يقدمها، بسبل منها إقامة مراكز عرض التكنولوجيات الزراعية وتوفير التدريب التقني والإمداد بالمدخلات. وستواصل الصين جهودها من خلال مبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“ والتعاون بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية الأخرى.

٤٠ - **السيدة غوه** (سنغافورة): قالت إن توفير الأطعمة المأمونة والمغذّية على نحو مرن وبأسعار ميسورة يشكل مسألة معقدة من مسائل التنمية المستدامة وتحديا عالميا، ولا سيما بالنظر إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب الافتقار إلى الاستثمار وتقلص القوة العاملة الزراعية وآثار تغير المناخ. ومع توافر الابتكار والتكنولوجيا، وتقديم الدعم الحكومي القوي واعتماد سياسات فعالة، يمكن التغلب على هذه التحديات والوصول إلى العالم الخالي من الجوع الذي تتوخاه خطة عام ٢٠٣٠.

٤١ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن سنغافورة تستورد أكثر من ٩٠ في المائة من إمداداتها الغذائية، وهي بالتالي عرضة لتقلبات الإمدادات الغذائية والأسعار والحوادث المتعلقة بسلامة الأغذية التي تقع فيما وراء البحار، فقد صُنِّفت باعتبارها أكثر بلد آمن من حيث الأغذية في آسيا في عام ٢٠١٦ وثالث بلد وفق مؤشر الأمن الغذائي العالمي. ووَضعت سنغافورة ثلاث استراتيجيات أساسية لمعالجة مسألة الأمن الغذائي بطريقة كلية: تنويع مصادر الواردات، والتدويل، والإنتاج المحلي. ويؤدي القطاع الزراعي الصغير في سنغافورة دورا هاما في الأمن الغذائي، وما برحت الحكومة تعمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة لتحويل القطاع الزراعي المحلي.

٤٢ - ومضت تقول إن التكنولوجيا والابتكار يمثلان عنصرين مساعدين رئيسيين للتحول الزراعي والإنتاجية الزراعية. وأشارت إلى أن المزَارع في بلدها تزرع قدرا أكبر من المزروعات بموارد أقل باستخدام نُظُم الإنتاج العمودية داخل المباني والتكنولوجيات الذكية من أجل التقليل من اعتمادها على اليد العاملة وتعرضها للأخطار البيئية. وإذ يغلب على سنغافورة الطابع الحضري، فهي تشجع استخدام المساحات للحلول الغذائية الحضرية على نحو فعال ومبتكر ويمكنها أن تكون بمثابة مختبر حي لحلول الزراعة الحضرية وتكنولوجيات الزراعة المتطورة. وسنغافورة ملتزمة باجتذاب جيل جديد من الشباب وتدريبهم كمختصين في مجال التكنولوجيات الزراعية من أجل تحويل القطاع الزراعي في المستقبل.

٤٣ - **السيد شلوسر** (إسرائيل): قال إنه على الرغم من التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الجوع والفقر، فإن واحدا من كل ثمانية أشخاص في العالم لا يعرف كيف يتدبر وجبته التالية. وتمثل تنمية الزراعة المستدامة ونُظُم توفير المياه العذبة وتمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بعض الخطوات الأساسية على طريق القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وستكون هذه

الخطوات ممكنة بفضل الجهود المشتركة وتحسين التنسيق وإقامة التعاون الفعال بين جميع أصحاب المصلحة.

٤٤ - وأضاف قائلا إن تغير المناخ يشكل تهديدا لوجود الدول الجزرية الصغيرة في حد ذاته. غير أن عوامل التدريب واكتساب المعارف الحيوية والاستخدام الماهر للمعدات يمكن أن تحدث تغييرا في التحديات التي تواجهها البلدان في إنشاء بنى تحتية زراعية متينة ومستدامة. ولدى إسرائيل تجربتها الخاصة في هذا الصدد. فقد حولت إسرائيل على مدى العقود الستة الماضية نظامها الغذائي والمائي من نظام صغير يقوم على زراعة الكفاف ويتسم بانعدام الأمن الغذائي والمائي إلى قوة عالمية للتكنولوجيا والابتكار في المجال الزراعي. وتوفر إسرائيل خبرتها وتكنولوجيتها في مجالات الزراعة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتأهب للكوارث وإدارة الموارد المائية وإزالة الأملاح لبلدان أخرى، وأصبح نظامها للري بالتنقيط يُستخدَم الآن في جميع أنحاء العالم. واعتمدت الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي، التي تدرب سنويا ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ مهني من ١٠٠ بلد، نهجا يقوم على ”تدريب المدربين“ في أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات بُغية مساعدة المشاركين على التحول إلى عوامل تغيير في بلدانهم.

٤٥ - **السيد عليموف** (الاتحاد الروسي): قال إن ثمة حاجة إلى بذل جهود منسقة لمعالجة تدهور حالة الأمن الغذائي العالمي. ورأى أن لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية دورا رئيسيا، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء، في وضع وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى ضمان توفير المنتجات الغذائية اللازمة لجميع المحتاجين إليها.

٤٦ - وذكر أنه على الرغم من أن وفد بلده يوافق على الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/303)، فإن التقرير لا يولي اهتماما كافيا لسلامة الأغذية والنُظُم الغذائية المتوازنة، وهما عنصران هامان من عناصر الهدفين ٢ و ٣ من أهداف التنمية المستدامة. ويوفر إعلان روما عن التغذية وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة أساسا قانونيا ومؤسسيا للعمل في هذا المجال. وينبغي بذل الجهود من أجل التنفيذ الفعال لمبادرات من قبيل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥) وبرنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث تسفر عن نتائج ملموسة.

٤٧ - وتابع كلامه قائلا إن سلامة الأغذية وموضوع المنتجات الغذائية العالية الجودة يشكلان إحدى الأولويات المستمرة للاتحاد الروسي الذي اتخذ مبادرات متنوعة في هذا المجال. وأضاف قائلا إن بلده استضاف، على سبيل المثال، مؤتمرا دوليا بشأن سلامة الأغذية وتحليل المخاطر، يمثل الجزء الأول من برنامج مدته ثلاث سنوات مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بهدف تقديم المساعدة إلى بلدان في أوروبا الشرقية ووسط آسيا في التصدي لمشكلة مقاومة مضادات الميكروبات، وهو يعتزم، في هذا السياق، استضافة مركز مرجعي معني بمقاومة مضادات الميكروبات تابع لمنظمة الأغذية والزراعة. وبالمثل، ستستضيف روسيا مؤتمرا إقليميا لمنظمة الأغذية والزراعة في أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن السلامة في قطاع الصناعة، ستُناقَش فيه مسائل الأمن الغذائي، ولا سيما تأثير تغير المناخ في الزراعة؛ وهي تقدم مساهمات مالية لتقييم وتعزيز خدمات المختبرات في خمسة بلدان؛ وتبدي استعدادها لتقديم دعم شامل لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية لمجموعة العشرين وللشراكة العالمية من أجل التربة. كما يولي الاتحاد الروسي، الذي يضم ٧٠ في المائة من الغابات الشمالية في العالم التي تُستمدُّ منها مئات الموارد الغذائية والأدوية، اهتماما كبيرا للإدارة المستدامة للغابات.

٤٨ - ومضى يقول إن بلده يدرك أهمية الأخذ بتكنولوجيات زراعية جديدة وكان قد وضع برنامجا للتنمية الزراعية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٥. وزاد بشكل ملحوظ من إنتاج اللحوم على مدى السنوات العشر الأخيرة وهو يُصدِّر عددا من المنتجات الغذائية. ويسهم الاتحاد الروسي أيضا بأكثر من ٣٠ مليون دولار سنويا في المساعدات الغذائية المقدمة عن طريق برنامج الأغذية العالمي.

٤٩ - **السيدة بونسي** (الفلبين): قالت إن يوم الأغذية العالمي، الذي يُحتفَل به في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، يسلط الضوء على الكفاح العالمي الموحد ضد الجوع وسوء التغذية. ولا يمثل القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة شروطا حتمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة فحسب، بل هي عناصر أساسية لتأمين مستقبل الناس في حد ذاته.

٥٠ - وأشارت إلى ما ورد في تقرير الأمين العام (A/72/303) من أن العالم لا يمضي حاليا في الطريق الصحيح نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠، فقالت إنه ينبغي النظر إلى هذه المسألة ليس من حيث توفر الموارد الغذائية فحسب، وإنما من خلال

منظور الإنتاجية الزراعية والآثار المترتبة على تغير المناخ أيضا. وعلى مدى العقد الماضي، أدى تغير المناخ إلى حدوث ظواهر جوية بالغة الشدة والتواتر وذات آثار مخيفة على الزراعة والأمن الغذائي.

٥١ - وأضافت قائلة إن الفلبين، باعتبارها بلدا شديد التأثر بتغير المناخ، وضعت برنامجا للزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ يرصد عن كثب الأخطار والظروف الخطرة على المزارعين والصيادين. كما تقوم بإعداد مرافق لتخزين الأغذية يمكن أن تصمد أمام أعاصير التيفون لاستخدامها في المناطق المعرضة للخطر. واتُخذ عدد من المبادرات الأخرى من أجل التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك التغطية الشاملة للتأمين على المحاصيل واستخدام تكنولوجيا الري التي تعمل بالطاقة الشمسية وزراعة محاصيل الأشجار وإتاحة الحصول على التمويل وإعادة تزويد البحيرات والأنهار بالكائنات الحية. وتهدف الخطة الإنمائية الفلبينية إلى توسيع نطاق الفرص الاقتصادية للعاملين في قطاعات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك.

٥٢ - واختتمت كلامها قائلة إنه يلزم إقامة تعاون دولي أقوى من أجل دعم استراتيجيات الأمن الغذائي التي تقودها البلدان للقضاء على الجوع المزمن وانعدام الأمن الغذائي ومنع حدوث أزمات الأمن الغذائي في المستقبل. ويجب أيضا بذل جهود من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٥٣ - **السيدة راتناساري** (إندونيسيا): قالت إن تغير المناخ، والافتقار إلى القدرات والبنى التحتية، ومحدودية إمكانية الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا، وسوء إدارة سلسلة الإمداد هي كلها عوامل تجعل القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ أمرا متزايد الصعوبة. ولكي يمضي العالم في الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، يجب مضاعفة الجهود المشتركة وإيلاء اهتمام خاص للبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. ويلزم أيضا توافر القيادة لترجمة الالتزامات السياسية إلى سياسات وإجراءات، بروح من الشراكة والتضامن العالميين.

٥٤ - وأكدت على ضرورة زيادة الجهود لتعزيز الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية في المناطق الريفية وتيسيره. وينبغي تكثيف البحث والتطوير في مجال الزراعة بهدف تحسين الإنتاجية والكفاءة والقدرة التنافسية، وينبغي تعزيز الجهود المنسقة من أجل تحقيق الاتساق في السياسات. واتخذت إندونيسيا عددا من الخطوات في هذا الصدد، شملت تبسيط إجراءات الاستثمار، وإعادة هيكلة نظام المشتريات للمدخلات الزراعية، وإحياء الأراضي الزراعية التي هي دون المستوى الأمثل. ووضعت سياسة تحدد مواعيد الغرس للمزارعين من أجل الحد من خطر فقدان المحاصيل وهي تقوم بتحديث الزراعة من خلال التعليم وتحسين إدارة المياه والبحث والتطوير. وهي توفر أيضا الإعانات الغذائية غير النقدية للفقراء وتشجع الأسر المعيشية على استخدام ساحات منازلها وحدائقها لإنتاج الأطعمة المغذية. ونتيجة لهذه التدابير، كانت غلة الحبوب في عام ٢٠١٦ الأعلى خلال العقد الماضي وازدادت صادرات الأرز.

٥٥ - **السيد غيرتزي** (ناميبيا): قال إن الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة يحدد نقاط مرجعية واضحة بشأن الأمن الغذائي، تشمل التركيز على صغار الشباب وإتاحة منفذ للسوق للمزارعين الصغار وتيسير الحصول على الأراضي والتكنولوجيا. والمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/303) بشأن الجوع وسوء التغذية على نطاق العالم تثير بالتالي قلقا بالغا.

٥٦ - وذكر أنه في أعقاب الجفاف الحاد الذي ضرب ناميبيا بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، وضع بلده خريطة طريق للقضاء على الجوع تماما تحدد الإجراءات الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق هدف ”ناميبيا بدون جوع“ في غضون السنوات الخمس المقبلة تمشيا مع مبادئ خطة عام ٢٠٣٠. وتُحدّد في الخطة الإنمائية الوطنية الحالية بوضوح مخصصات الميزانية اللازمة للتغلب على انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، كما أنشأت الحكومة مديرية إدارة مخاطر الكوارث ومصرفا للأغذية تحت إشراف نائبة رئيس الوزراء. وتشمل التدابير الأخرى برنامجا لتشجيع الرضاعة الطبيعية الخالصة وبرنامجا للتغذية المدرسية للأطفال المنتمين للأسر الضعيفة. وأُنشئت أيضا مراكز تجارية للمنتجات الطازجة توفر منصة للتسويق والتجارة لصغار المنتجين. وتُبذَل جهود لمعالجة النقص الحاد في العمالة ذات المهارات في القطاع الزراعي من خلال توفير برامج معتمدة في الزراعة، وكُثِّفت خدمات الإرشاد الزراعي المقدمة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

٥٧ - ومضى يقول إن الجهود التي تبذلها ناميبيا للتصدي لانعدام الأمن الغذائي تأثرت سلبا بالوضع الاقتصادي العالمي، وتراجعت بسبب سوء النظم الغذائية ورداءة ممارسات الرعاية ومحدودية فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. ويُسعى حاليا إلى إعداد برامج تدريبية، بما فيها برامج بشأن إثراء الأغذية، ويدعو البلد شركاءه إلى مساعدته في إنشاء مؤسسات وسياسات قوية

وخاضعة للمساءلة كي لا تقع أي وفيات بسبب الافتقار إلى الغذاء. وسيُعقَد مؤتمر وطني ثان بشأن الأراضي في عام ٢٠١٨ للتصدي لمسألة عدم المساواة في الحصول على الأراضي التي خلفها الاستعمار.

٥٨ - **السيد توبونيوا** (تونغا): قال إن الأمن الغذائي يمثل أولوية هامة لتونغا. وبما أن تونغا دولة جزرية صغيرة نامية، فهي أساسا بلد مستورد صاف للأغذية وهي معرضة من الناحية الاقتصادية للتقلب الشديد لأسعار الواردات الغذائية ومعرضة من الناحية البيئية للآثار الضارة لتغير المناخ. وتؤيد تونغا بالتالي دعوة الأمين العام في تقريره (A/72/303) إلى زيادة الجهود المنسقة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين من أزمات الغذاء الرئيسية.

٥٩ - وأضاف قائلا إن المبادرات الجارية في تونغا تشمل خطة قطاع الزراعة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تهدف إلى تعزيز نظم التأقلم مع تغير المناخ والزراعة الذكية في البلد وتتلقى الدعم من مجموعة متنوعة من الشركاء الدوليين. وأوضح أن مشروع أغروميت (AgroMet)، الذي ينفذ بالاشتراك مع المركز المعني بالمناخ التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، يغير طريقة ربط معارف المناخ والزراعة ببعضها وهو سيزيد المرونة الاقتصادية وسيعزز الأمن الغذائي. وتدرك تونغا أهمية برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتتطلع إلى تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في سياق تغير المناخ.

٦٠ - **السيد راتراي** (جامايكا): قال إن حكومة بلده ملتزمة بتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية ومعالجة المسائل المتعلقة بها، وهي تعكف على اعتماد عدد من التدابير لتحقيق تلك الغاية. وجرت مواءمة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة العمل اللاحقة مع الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وازدادت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في جامايكا في عام ٢٠١٦ نتيجة تكثيف برامج دعم المزارعين.

٦١ - وأضاف قائلا إن جامايكا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، غير قادرة على إنتاج كميات كافية من الأغذية لدعم سكانها. وتواصل عوامل شتى التأثير على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الظواهر الجوية بالغة الشدة، ومحدودية توافر التكنولوجيا والأراضي الزراعية، وانخفاض مستويات البحث والتطوير وارتفاع تكلفة رأس المال. ويلزم اتخاذ تدابير للتصدي للجوع والفقر في آن واحد وزيادة التدخلات في المناطق الريفية، حيث يعيش معظم الفقراء المعدمين. وبما أن جامايكا من البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، فهي معرضة بشكل خاص للصدمات الاقتصادية الخارجية، وتغير المناخ، وهي تضع في اعتبارها الحاجة إلى تعزيز قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود.

٦٢ - ومضى يقول إن أنماط الاستهلاك الغذائي الجديدة أدت إلى زيادة انتشار أمراض السمنة والأمراض المزمنة غير المعدية، مثل السكري وأمراض القلب والسرطان، التي أصبحت مشكلة من أهم مشاكل الصحة العامة على النطاق الوطني. ولئن كانت الزراعة تؤدي دورا مباشرا في القضاء على الجوع والفقر المدقع، فهي ضرورية أيضا من أجل تحقيق الكثير من أهداف وغايات التنمية المستدامة. وقال إن حكومة بلده تتخذ عددا من الخطوات حتى يتسنى لجميع الناس في جامايكا الحصول على إمدادات غذائية مستمرة ومغذية، بسبل منها تشجيع إنتاج الأغذية في جامايكا، وتشجيع الاستثمار، وزيادة استخدام التكنولوجيا في الزراعة، وتعزيز الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية.

٦٣ - **السيد تامافونغسا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن التنفيذ الفعال للهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة سيسهم في تحقيق الأهداف الأخرى وهو بالغ الأهمية على وجه الخصوص فيما يتعلق بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة.

٦٤ - وأضاف قائلا إن الزراعة والتنمية الريفية تتسمان بأهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية لشعب بلده. وقال إن حكومة بلده، التي تشارك بنشاط في مبادرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة، أنشأت لجنة وطنية معنية بالتغذية في عام ٢٠٠٩ من أجل تحسين تنسيق العمل المتعلق بالتصدي للفقر والجوع في البلد. واعتمد بلده الاستراتيجية الوطنية للتغذية لغاية عام ٢٠٢٥ وخطة عمل الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لتخلفا الاستراتيجية السابقة. وشملت التدابير الواردة فيهما تنمية الموارد البشرية وتحسين المعلومات المتاحة عن التغذية وتشجيع الاستثمار في التدخلات التغذوية. ويكتسي تنشيط وتعزيز الشراكات أهمية فيما يتعلق بتعبئة الموارد الكافية من أجل دعم تنفيذ تلك المبادرات.

٦٥ - وأردف قائلا إن آليات رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وآليات جمع المعلومات ذات الصلة بالأمن الغذائي تحسنت باطراد. وكانت الخطة الوطنية الخمسية الثامنة للتنمية الاجتماعية

الاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بمثابة وسيلة لإدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الوطني. وقال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع الشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل القضاء على الفقر والجوع عن طريق تشجيع التنمية الزراعية المستدامة.

٦٦ - **السيد كاسترو كوردوبا** (كوستاريكا): قال إن مسألة الأمن الغذائي ظلت بلا حل منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءاتٍ محددة لوضع استجابة تتمحور حول الإنسان. ويجب أن تؤخذ أهمية صغار المنتجين في الاعتبار لدى تحديد الاستراتيجيات والحلول المستدامة. ويمكن أن يضطلع المزارعون الأسريون، على وجه الخصوص، بدور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتوفير العمل اللائق للنساء والشباب، وحماية البيئة الطبيعية، وتشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والقضاء على الفقر وسوء التغذية.

٦٧ - وأضاف قائلا إنه إذا ما أتيح للمزارعين الأسريين، الذين ينتجون ما بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من الغذاء في العالم، تحقيق إمكاناتهم، ستصبح الزراعة الأسرية أكثر إنتاجية واستدامة. ويجب إقامة شراكات جديدة، بما في ذلك على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمزارعين الأسريين. وبناء على النجاح الذي حققته السنة الدولية للزراعة الأسرية في عام ٢٠١٤، قال إن كوستاريكا، باسم مجموعة من البلدان مقدمي مشروع القرار، فخورة باقتراح إعلان الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٨ عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية. واختتم كلامه قائلا إن هذه الخطوة ستحقق نتائج دائمة في إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، وأعرب عن ثقته في أن تدعمها الدول الأعضاء.

٦٨ - **السيد حكمتوف** (طاجيكستان): قال إنه بالرغم من إحراز تقدم منذ عام ٢٠٠٠ في مكافحة الجوع وسوء التغذية، لا يزال واحد من كل ثمانية أشخاص يعاني من الجوع في جميع أنحاء العالم. ولا يؤثر الافتقار إلى الغذاء على الصحة فقط، بل يؤدي إلى تباطؤ التقدم المحرز في العديد من مجالات التنمية. وقد حان الوقت للتساؤل عن سبب انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على نطاق واسع في وقت ينتج فيه ما يكفي من الغذاء لإطعام سكان العالم. وطالما من المتوقع أن يزداد عدد السكان، يلزم بذل المزيد من الجهود بصورة عاجلة للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

٦٩ - ومضى يقول إن طاجيكستان، بوصفها من بلدان الدخل المتوسط الأدنى، تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك العجز الغذائي وسوء التغذية؛ وقد تأثر ٩٧ في المائة تقريبا من الأراضي الزراعية في البلد بظاهرتي الجفاف والتحات. وقال إن حكومة بلده، التي تولي الأولوية للأمن الغذائي والحصول على تغذية جيدة، انضمت إلى "حركة تعزيز التغذية" العالمية في عام ٢٠١٣، وبدأت تطبيق استراتيجية وخطة عمل وطنيتين متعددتي القطاعات فيما يتعلق بالتغذية والنشاط البدني للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤.

٧٠ - وأردف قائلا أن تنمية القطاع الزراعي أمر أساسي لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، ولكن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية يتضاءل في طاجيكستان. وينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز الاستخدام الفعال للأراضي والزراعة المستدامة والذكية مناخيا، واستخدام التكنولوجيا من أجل زيادة الإنتاجية. وسلط الضوء على أهمية الاستثمار، وتعزيز التعاون الدولي، والبحث والتطوير، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تعزيز القدرة على زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية.

٧١ - **السيدة بايديكيسا كارغوغو** (بوركينا فاسو): قالت إنه على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم قد انخفض في العقود الأخيرة، لا تزال الإحصاءات تدعو إلى القلق. وتشكل الظواهر الشديدة الناتجة عن تغير المناخ، وتواتر الكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات تهديداتٍ للأمن الغذائي، يتفاقم تأثيرها من جراء عدم استقرار أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، والبطالة.

٧٢ - وأضافت قائلة إن تكريس الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة للزراعة والأمن الغذائي والتغذية يظهر التزام المجتمع الدولي بمكافحة الجوع وسوء التغذية. بيد أنه يلزم توفر الالتزام السياسي والشراكة والتمويل الكافي ومجموعة مناسبة من التدابير لتحقيق هذا الهدف. وقد انضمت بوركينا فاسو إلى عدد من الأطر الدولية ذات الصلة، بما في ذلك إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩، ومجموعة القوانين الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وحقوق الإنسان.

٧٣ - وواصلت كلامها قائلة إن بلدها يواجه ظروفا زراعية إيكولوجية صعبة نتيجة تدهور المناخ والنمو السكاني. وتعتمد بوركينا فاسو كثيرا على الأرض لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ما يقرب من نصف أراضيها تأثر من جراء تدهور الأراضي. وقالت إن حكومة بلدها تسلم بأهمية السياسات والاستثمارات التي تربط بين الزراعة والصحة والتغذية، وقد اعتمدت بناء على ذلك سياسة وطنية للأمن الغذائي والتغذية في عام ٢٠١٣ تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المستدامة بحلول عام ٢٠٢٥. وقد أدت الإجراءات المتخذة خلال السنوات الخمس السابقة، بما في ذلك في مجال تحسين إدارة موارد المياه من أجل الزراعة، ومنع الأزمات الغذائية وإدارتها، وتعزيز الاقتصاد الريفي، إلى زيادة وسطية قدرها ٢,٣ في المائة في إنتاج الحبوب و ٣,٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي.

٧٤ - **السيد أبيبي** (إثيوبيا): قال إنه يلزم وضع استجابة شاملة ومنسقة للمجتمع الدولي من أجل تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وأضاف قائلا إن تطوير التكنولوجيات الجديدة ونقلها من الأمور الضرورية لجعل الزراعة أكثر استدامة ومراعاة للمناخ، لا سيما بالنظر إلى الزيادة في عدد الجوعى في عام ٢٠١٦ واستمرار التهديد الذي يشكله تغير المناخ والنزاعات للأمن الغذائي في العديد من بقاع العالم.

٧٥ - وأفاد بوجود استراتيجية إنمائية متكاملة في إثيوبيا يقع الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية في صلبها، في حين أن الحكومة خصصت أكثر من ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية للزراعة. ووُسّع نطاق برامج الإرشاد الزراعي من خلال برنامج للتنمية المتكاملة يغطي التعليم والصحة والبنى التحتية، مع التركيز بوجه خاص على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتعمل الوكالات الإنمائية الزراعية بشكل وثيق مع السكان لاستحداث ممارسات ابتكارية. ونتيجة لذلك، ارتفع كل من إنتاج المحاصيل ومستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي. ولا يزال تحقيق الأمن الغذائي للأسر المعيشية يمثل إحدى الأولويات الإنمائية القصوى للحكومة. ويقوم برنامج شبكات الأمان الإنتاجية، الذي يوفر الأغذية والتحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن، بإنقاذ الأرواح وتمكين المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، بما في ذلك في المناطق المعرضة للجفاف، من بناء الأصول.

٧٦ - وأضاف قائلا إن القطاع الزراعي يتسم بأهمية حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي والتحول الهيكلي في معظم البلدان النامية، ولكنه عرضة للخطر بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ. وقال إن حكومة بلده تواصل تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع شركاء التنمية. ويجب أن يظل تغير المناخ أولوية ملحة للمجتمع الدولي ويجب اتخاذ إجراءات لتنفيذ اتفاق باريس.

٧٧ - **السيد تي** (كمبوديا): قال إن تحسين الأمن الغذائي والتغذية بغية تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة يمثل أولوية هامة بالنسبة لحكومة بلده. وقد جرى تناول المسألة في عدد من السياسات والخطط، بما في ذلك الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وفي استراتيجية وطنية للأمن الغذائي والتغذية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، كان لها أثر إيجابي على الملايين من الناس في البلد.

٧٨ - وأضاف قائلاً إنه مع النمو الاقتصادي الرائع الذي بلغ ٧,٦ في المائة على مدى العقدين الماضيين، انخفض معدل الفقر في كمبوديا من ٤٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، وانخفض مستوى عدم المساواة في الاستهلاك بدرجة كبيرة، وتحسنت إمكانية الوصول إلى الأغذية واستهلاكها. واستدرك قائلاً إنه على الرغم من التقدم المحرز، يتعين التصدي لطائفة واسعة من القيود التي تؤثر على الأمن الغذائي للأسر المعيشية، بما في ذلك انخفاض الإنتاجية الزراعية والتنويع، والاستخدام المستدام للموارد وفرص العمل. كما يلزم بذل جهود لتحسين قدرات الفئات الضعيفة عن طريق توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وآليات التأهب للكوارث والتخفيف من آثارها، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ.

٧٩ - وأردف قائلاً إن مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ. وتصنَّف كمبوديا بانتظام بين البلدان العشرة الأكثر عرضة على الصعيد العالمي لتغير المناخ والظواهر المناخية بالغة الشدة، ويمكن أن يتأثر قطاعها الزراعي على نحو خطير. وتتمثل الرؤية الطويلة الأجل لكمبوديا في الانتقال نحو قطاع زراعي أكثر إنتاجية وتنافسية وتوليدا للقيمة المضافة، من خلال تنفيذ مختلف مبادرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لمبادرة تحدي القضاء على الجوع. ويتعين توظيف استثمارات مخصصة في مجالات مثل الزراعة والحماية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث والتعليم. وستيسر الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية الزراعية تحقيق الهدف ٢ من أهداف

التنمية المستدامة. ودعا البلدان الصناعية والمتقدمة إلى تزويد أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بمزيد من الدعم المالي والتقني من أجل التحديث الزراعي والتكيف مع تغير المناخ.

٨٠ - **السيد ديارا** (مالي): قال إنه على الرغم من أن مالي تمكنت من الحد بشكل كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية، فإن هذا الإنجاز ينبغي ألا يخفي أن الإنتاج الزراعي لا يزال يعتمد على المناخ ويواجه تحديات أخرى، بما في ذلك إدارة الأراضي وموارد المياه، والقدرة على الحصول على الائتمان وعدم كفاية التمويل. فالزراعة هي الدعامة الأساسية لاقتصاد مالي، وهي توفر أكثر من ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة للخطوات المتخذة لإدخال الزراعة الآلية وزيادة التركيز على تصنيع المنتجات، ارتفع إنتاج الحبوب بنسبة ٨ في المائة في المتوسط سنوياً بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، وازداد إنتاج القطن بنسبة ٤٣ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، مما جعل مالي أحد المنتجين الرئيسيين لتلك المحاصيل في أفريقيا.

٨١ - ومضى يقول إنه من أجل التصدي لتحديات التنمية الزراعية، سنت مالي تشريعات تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في القطاع الزراعي. ووضعت سياسة وطنية للتنمية الزراعية، تقوم لجنة برئاسة الرئيس بالإشراف على تنفيذها. وقد قررت الحكومة ، تمشياً مع التزاماتها بموجب إعلان مابوتو المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، تخصيص ١٥ في المائة من الميزانية الوطنية للزراعة للسنة الرابعة على التوالي. كما بُذلت جهود كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك من خلال توزيع ١ ٠٠٠ جرار على المزارعين، وتنفيذ تدابير لضمان حيازة الأراضي وتقديم الإعانات. ووضعت أيضا سياسة وطنية للأمن الغذائي والتغذية. واختتم كلامه قائلا إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود المشتركة من جانب جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل القضاء على الجوع.

٨٢ - **السيدة ناوانوندها** (تايلند): قالت إن عدداً من التحديات العالمية، مثل تغير المناخ والجفاف، تهدد الزراعة والأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وهي عوامل أساسية للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تقويض إمكانية الوصول إلى الأغذية والأسواق الزراعية العالمية من جراء الاختلالات في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨٣ - وأضافت قائلة إن استخدام التكنولوجيا سيعزز الزراعة وتربية الأحياء المائية المستدامتين وسيحسن القدرة الإنتاجية للمزارعين وقدرتهم على التكيف. ويشكل الاستخدام المستدام لموارد التربة والمياه عاملا أساسيا للإمدادات الغذائية المستدامة. وتعلق تايلند أهمية كبيرة على تحسين التربة وإدارتها وعلى ممارسات الصيد الصديقة للبيئة، وتؤيد الاستخدام المستدام لموارد المحيطات في إطار مبادرة الاقتصاد الأزرق. وفي سياق تعزيز التغذية الجيدة والحصول على الغذاء، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. ونتيجة للجهود المتواصلة المبذولة في هذا الصدد، انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في تايلند من ٣٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٧,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وانضمت تايلند أيضا إلى مبادرة تحدي القضاء على الجوع.

٨٤ - وأضافت قائلة إن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف حر ونزيه أمر لا غنى عنه لإتاحة وصول المنتجات الزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق بطريقة منصفة. فالتدابير التجارية غير العادلة التي تتنافى مع القواعد الدولية ومبادئ منظمة التجارة العالمية تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأحد الأمثلة على ذلك هو الإعانات الضارة المقدمة لمصائد الأسماك، التي ينبغي إلغاؤها.

٨٥ - ومضت تقول إنه يجب مواصلة تعزيز التعاون الدولي لتعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية الجيدة. وتؤيد تايلند التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما تكملة للتعاون بين الشمال والجنوب. وبناء على ذلك، تقوم تايلند بتقاسم أفضل ممارساتها الزراعية وفلسفتها في اقتصاد الاكتفاء مع بلدان آسيا والمحيط الهادئ والبلدان الأفريقية.

٨٦ - **السيد بيلان** (أوكرانيا): قال إن بلده، الذي سيحتفل بيوم إحياء ذكرى ضحايا المجاعة الكبرى في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، يدرك تماماً الثمن الباهظ للجوع. وهو يرحب بمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى خفض مستوى الجوع في العالم إلى النصف، وهو ما يمكن أن يؤثر في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ويقترح إقامة مناسبة متعددة الأطراف بشأن انعدام الأمن الغذائي في إطار الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، بمشاركة مصدري الحبوب الرئيسيين في العالم ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٨٧ - وأضاف قائلاً إن أوكرانيا لا تزال بالرغم من ظروفها الصعبة من بين أقوى الجهات الفاعلة في سوق الأغذية الدولية، إذ كان

من المقرر تصدير أكثر من نصف حصادها من الحبوب لعام ٢٠١٧. وتسعى أوكرانيا بعد أن وقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية، بما في ذلك فيما يتعلق بالأنظمة التقنية وجودة الأغذية وسلامتها. وتهدف السياسة الزراعية للدولة إلى إصلاح الفروع الأساسية للزراعة، وتهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ الصكوك المالية وجذب الاستثمارات. وقال إن التعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لا يزال عنصراً هاماً في الاستراتيجية الغذائية الوطنية، وإن بلده ممتن للمجتمع الدولي لمساعدته. وتقف أوكرانيا، باعتبارها إحدى أكبر ١٠ بلدان مصدرة للحبوب في العالم، على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي من أجل التصدي لتحدي الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم.

٨٨ - **السيد أونيان نغيما** (غابون): قال إن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم شهد ارتفاعاً حاداً بعد تناقصه لعدة سنوات، نتيجة لعدة عوامل من بينها النزاعات وتغير المناخ. ويتسم الالتزام السياسي المستدام بأهميته الأساسية لمكافحة الجوع وغيره من أشكال سوء التغذية؛ وينبغي وضع التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في صدارة السياسات الوطنية.

٨٩ - وأضاف قائلا إن غابون تواصل زيادة أنشطتها لمكافحة الجوع والفقر وانعدام الأمن. وتستند الاستراتيجية الزراعية الوطنية إلى أربعة مجالات ذات أولوية، هي: تشجيع الزراعة شبه الحضرية؛ والانتقال إلى الزراعة في المناطق الريفية؛ وإقامة صناعة تصدير مستدامة بوسعها إيجاد فرص عمل؛ والتدريب والبحث والتطوير. ويجري تنفيذ عدد من المبادرات لدعم الاستراتيجية الزراعية، بما في ذلك مشروع للتنمية الزراعية والاستثمار الزراعي وبرنامج زراعي لتحقيق الأمن الغذائي والنمو. وقد تحقق بعض النتائج فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل، وإعادة توزيع الثروة وتنويع القوى الدافعة للنمو الاقتصادي. وتمثل المبادرة الغابونية لتحقيق النتائج الزراعية مع المواطنين الملتزمين برنامجاً زراعياً هاماً آخر لدعم صغار المزارعين. ففي غضون ثلاث سنوات، أنشئت ٤٥٣ تعاونية في جميع أنحاء البلد في إطار هذا البرنامج، ونتج عن أول دورة كاملة للمحاصيل نحو ١٢ ٠٠٠ طن من جذور المنيهوت. واستباقاً للصعوبات التي قد تؤثر على تنفيذ البرنامج، أنشأت الحكومة مؤخراً صندوقاً وطنياً للتنمية الزراعية، يشمل التأمين على المحاصيل لحماية دخل المزارعين.

٩٠ - **السيدة هلينغ** (ميانمار): قالت إن هناك حاجة إلى بذل الجهود من أجل تعزيز نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والممارسات الزراعية الأكثر صموداً بغية التصدي للجوع وسوء التغذية اللذين تتزايد مستوياتهما في جميع أنحاء العالم. فالقطاع الزراعي، الذي يساهم بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي، يمثل إحدى القوى الدافعة في مجال القضاء على الفقر والتنمية الريفية والأمن الغذائي في ميانمار. وقد شرعت الحكومة في إجراء إصلاح شامل للقطاع الزراعي والتنمية الريفية بغية إيجاد نظام زراعي شامل للجميع وتنافسي ومستدام. وقد وُضعت استراتيجية البلد للتنمية الزراعية، التي ستعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمزارعين، بمساعدة من المنظمات الدولية. كما وُضعت سياسات لإدارة قطاع تربية الأحياء المائية وحمايته وحفظه، نظراً لإمكانياته الهائلة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. وأطلقت الحكومة مبادرة وطنية في مجال التغذية في وقت مبكر من هذا العام، وتحققت بالفعل بعض النتائج الهامة فيما يتعلق بالتغذية بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٩١ - ومضت تقول إن التنمية الريفية تمثل أولوية رئيسية لحكومتها، التي وضعت إطاراً استراتيجياً للتنمية الريفية. ويجري تنفيذ عدد من الاستراتيجيات والخطط لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الريفيين، بما في ذلك خطة للإمداد بالكهرباء تهدف إلى تعميم الإمداد بالكهرباء بنسبة ١٠٠ في المائة في البلد بحلول عام ٢٠٣٠.

٩٢ - وأشارت إلى أثر تغير المناخ والظواهر المناخية البالغة الشدة على سبل العيش والأمن الغذائي، فقالت إن ميانمار من بين البلدان الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية، لا سيما الأعاصير والفيضانات والانهيالات الأرضية. وينبغي تقديم المساعدة المالية والتكنولوجية والمساعدة في مجال بناء القدرات من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى مكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

٩٣ - **السيد دزونزي** (ملاوي): قال إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية وثابتة بحيث لا يؤدي تغير المناخ والصدمات الاقتصادية الأخرى إلى حرف الخطط الإنمائية للبلدان النامية والبلدان الضعيفة عن مسارها.

٩٤ - وأضاف قائلا إنه ما لم يُعجّل بتنفيذ المعايير الرئيسية التي تدفع عجلة التنمية المستدامة، سيزداد عدد الناس المتضررين من ندرة المياه والجوع في جميع أنحاء العالم. ولذلك يجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي منح البلدان النامية والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة مزيداً من القدرة

على الحصول على الابتكارات التكنولوجية. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدماجها اقتصادياً.

٩٥ - وأردف قائلا إنه لا يمكن التصدي للجوع بمعزل عن مواجهة الفقر. فالمنتجات الزراعية ذات أهمية أساسية فيما يتعلق بالطاقة المتجددة واستدامة المياه والصحة، وهي كلها عناصر أساسية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٩٦ - وتابع كلامه قائلا إن حكومة بلده تواصل إعادة هيكلة القطاع الزراعي في ملاوي. ويولى اهتمام خاص للزراعة المروية لإتاحة الإنتاج في ظل ظروف جوية غير مؤاتية، وتقام مشاريع ري صغيرة تشمل أغلبية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلد. وتقوم مؤسسة جديدة، هي هيئة الحزام الأخضر، بالتركيز على مشاريع الري الواسعة النطاق بالاشتراك مع القطاع الخاص. ويجري أيضا تنفيذ برنامج دعم مدخلات المزَارع، الذي يهدف إلى تزويد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الأرياف بأشكال غير تقليدية من الائتمان وتوفير إمكانية الحصول على المدخلات الزراعية لهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٣٥.